وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 14 يونيو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع وسط توقعات بعدم رفع سعر الفائدة

الجبيل الصناعية_ إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط يوم الثلاثاء وسط مطاردة الصفقات، وتوقعات عدم رفع سعر الفائدة لتعود بعض مكاسبها من هبوط اليوم السابق، لكن المكاسب كانت محدودة، حيث ظل المستثمرون حذرين قبل قرارات السياسة الرئيسة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الأخرى.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 77 سنتا أو 1.1 بالمئة إلى 72.61 دولارا للبرميل. وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 67.68 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 56 سنتًا أو 0.8 ٪.

انخفض كلا المعيارين القياسيين بنحو 3 دولارات للبرميل يوم الاثنين بعد أن سلط المحللون الضوء على ارتفاع الإمدادات العالمية والمخاوف بشأن نمو الطلب قبيل بيانات التضخم الرئيسة واجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي لمدة يومين واختتم يوم الأربعاء.

وقال تاتسوفومي أوكوشي كبير الاقتصاديين في نومورا للأوراق المالية «بحث بعض المستثمرين عن صفقات بعد عمليات البيع المكثفة في اليوم السابق بينما تراجع آخرون عن مراكزهم مع تكهنات بأن السعودية قد تخفض الإنتاج بشكل إضافي».

وأضاف أن أسعار النفط قد تنخفض أكثر بسبب التعافي الاقتصادي المتعثر للصين، وتوقع أن يتم تداول خام غرب تكساس الوسيط في نطاق يتراوح بين 62.50 دولارًا و75 دولارًا للبرميل خلال الصيف، ولكن بشكل أساسي أقل من 70 دولارًا للبرميل.

ويتوقع معظم المشاركين في السوق أن يترك البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماع سياسته، وعزز رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الدولار، مما جعل السلع المقومة

بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى ويؤثر على الأسعار.

ومن المتوقع أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية أخرى يوم الخميس لتهدئة التضخم المستعصي. لكن من المتوقع أن يحافظ بنك اليابان، الذي سيعلن عن خطته يوم الجمعة، على سياسته شديدة التساهل.

وفي الصين، أثارت البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال الأسبوع الماضي مخاوف بشأن نمو الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم، مما عوض ارتفاع الأسعار من تعهد المملكة العربية السعودية بخفض مليون برميل إضافية يوميًا من الإنتاج في يوليو.

وقال أوكوشي من نومورا إن السوق تنتظر أيضا توقعات الطلب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ووكالة الطاقة الدولية المقرر عقدها في وقت لاحق يوم الثلاثاء.

وقال محللو بنك أستراليا الوطني في مذكرة «من وجهة نظرنا، فإن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يزيد من احتمالية أن تمدد السعودية على الأقل تخفيضات الإمدادات المعمول بها حاليًا لشهر يوليو»، «وعلى هذا الأساس، من المرجح أن تؤدي تكهنات السوق بشأن إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات في الإمدادات في اجتماع أوبك المقبل إلى تقلب أسعار النفط».

وقالت السعودية الأسبوع الماضي إنها ستخفض إنتاجها في يوليو بمقدار مليون برميل يوميا إلى تسعة ملايين برميل يوميا، في أكبر تخفيض لها منذ سنوات، في خطوة لتعزيز الأسعار.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء، لتعويض خسائر حادة من الجلسة السابقة، على الرغم من الحذر قبل بيانات التضخم الأميركية القادمة واختتام اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي مما أبقى الأسواق في حالة توتر.

وكانت أسواق الخام تتكبد أسوأ خسائرها في ما يقرب من أسبوعين، حيث أدت المخاوف من تباطؤ الطلب

وتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة محتملة في الإمدادات التي تحركها إيران إلى إعاقة احتمالية تشديد الإنتاج بعد خفض سعودي الأسبوع الماضي.

ولم تشهد الأسعار مجالًا كبيرًا للتعافي حيث ظل التجار حذرين قبل بيانات التضخم الأميركية الرئيسة واجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقرر يومي الثلاثاء والأربعاء على التوالي. وتراجع كلا العقدين لخامي برنت والأميركي بين 3.5 ٪ و4 ٪ يوم الاثنين.

وكان التركيز الآن مباشرًا على بيانات تضخم مؤشر أسعار المستهلك الأميركي، والتي من المقرر إصدارها في وقت لاحق من اليوم، والتي من المتوقع بدورها أن تؤثر في قرار سعر الفائدة الفيدرالي يوم الأربعاء.

في حين أن الأسواق تتوقع على نطاق واسع أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بإيقاف دورة رفع أسعار الفائدة، إلا أن القوة الأخيرة في سوق العمل وعلامات التضخم المرتفع نسبيًا جعلت التجار حذرين من أي مفاجآت متشددة من البنك المركزي.

لكن ارتفاع أسعار الفائدة يضغط على النشاط الاقتصادي، والذي بدوره يضعف الطلب على النفط والوقود. وتم بيع أسواق النفط الخام بكثافة هذا العام بناءً على هذه الفكرة. وحتى إذا أوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي دورة رفع أسعار الفائدة، فمن المتوقع أن تظل المعدلات الأميركية مرتفعة لفترة أطول هذا العام، مما يضغط على النشاط. ومن المتوقع أيضًا أن تؤثر قوة الدولار، وسط أسعار الفائدة الأميركية المرتفعة، على أسواق النفط الخام. وأبقت المخاوف من تفاقم الطلب التجار حذرين بشأن شراء النفط الخام، بعد سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من الاقتصادات الرئيسة في الأشهر القليلة الماضية. وألقت المخاوف بشأن الصين بثقلها على أسعار النفط في الأشهر الأخيرة، حيث تساءل المستثمرون عما إذا كان الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد ينفد.

وأثارت البصمات الاقتصادية الضعيفة من الولايات المتحدة، إلى جانب علامات الركود في منطقة اليورو، المزيد من المخاوف بشأن الطلب هذا العام. من ناحية أخرى، أبقت إمكانية التوصل إلى اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران التجار حذرين بشأن زيادة المعروض، خاصة وأن المرشد الأعلى لإيران أشار إلى

بعض الانفتاح على التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، نفت كل من طهران وواشنطن التقارير الأخيرة عن قرب التوصل إلى اتفاق.

وكان محللو بنك غولدمان ساكس أقل تفاؤلاً بشأن النفط مع اقتراب النصف الثاني من العام. وخفض البنك السعر المستهدف للنفط بنحو 10 ٪، إذ خفض البنك السعر المستهدف لنهاية العام على خام برنت إلى 86 دولارًا للبرميل، بانخفاض عن توقع سابق عند 95 دولارًا. ومن المتوقع أن يكلف خام غرب تكساس الوسيط 81 دولارًا للبرميل، مقارنةً بالتنبؤ السابق البالغ 89 دولارًا.

وكتب كالوم بروس وفريق من المحللين في مذكرة إلى المستثمرين: «دقات العرض تدفع الجزء الأكبر من التراجع في هذا التحديث». وكانت دول النفط مثل روسيا وإيران تشق طريقها إلى السوق على الرغم من العقوبات الغربية. وقال المحللون إن «التفوق الكبير في المعروض من إيران وروسيا أدى إلى وضع المضاربة بالقرب من أدنى مستوياته القياسية». لكن سياسة الصين بشأن كوفيد، جنبًا إلى جنب مع مخاوف الركود والإصدار القياسي للاحتياطي البترولي الاستراتيجي للولايات المتحدة العام الماضي، أثرت جميعها على الأسعار في الأشهر الـ 12 الماضية. وقبل عام واحد بالضبط، كانت أسعار خام برنت تقترب من 120 دولارًا للبرميل. واليوم، الأسعار تحوم حول 71 دولارًا.

وكتب بروس: «الخفض السعودي الإضافي وتوقعاتنا بأن أوبك + ستمدد نصف التخفيض الطوعي لشهر أبريل في عام 2024، من المرجح أن يعوض جزئيًا فقط هذه الصدمات الهبوطية، لأننا نخفض الطلب أيضًا بشكل طفيف بسبب ضعف البتروكيميائيات».

وتدهورت الأسعار في الشهرين الماضيين على الرغم من التخفيض المفاجئ لأوبك + في أوائل أبريل. وقالت السعودية في وقت سابق هذا الشهر إنها ستخفض إنتاجها النفطي مليون برميل أخرى يوميا ابتداء من يوليو.

وقال بروس «في حين أن زيادة المعروض النفطي تقلل من الاتجاه الصعودي للنفط، فإننا لا نزال متفائلين نسبيًا، حيث إن توقعاتنا بأن ارتفاع الطلب في الأسواق الناشئة، وتباطؤ الإمدادات الأميركية، وتخفيضات

أوبك سترفع برنت إلى 93 دولارًا للبرميل (مقابل 100 دولار سابقًا) بحلول مايو 2024، أعلى بنسبة 25 ٪ من العقود الآجلة».

ومن المقرر أن يرتفع إنتاج النفط الأميركي من أكبر مناطق إنتاج النفط الصخري إلى أعلى مستوى مسجل في يوليو، لكن من المتوقع أن يكون حجم الزيادة هو الأصغر منذ ديسمبر، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية الصادرة يوم الاثنين. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أنه من المتوقع أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط إلى 9.38 ملايين برميل يوميًا في يوليو. وأظهرت البيانات أن الإنتاج من المقرر أن يرتفع بنحو 0.1 ٪ مقارنة بالشهر السابق، وهو أقل مكاسب شهرية منذ أن شهد الإنتاج انخفاضًا في ديسمبر. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الخام في حوض برميان في تكساس ونيو مكسيكو، أكبر حوض للنفط الصخري في الولايات المتحدة، ألف برميل يوميا إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 5.76 ملايين برميل يوميا. وستكون هذه أقل زيادة شهرية للمنطقة منذ فبراير.

وفي منطقة باكن في نورث داكوتا ومونتانا، من المقرر أن يرتفع الإنتاج 7000 برميل يوميا إلى 1.21 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ نوفمبر 2020. ومن المقرر أن ينخفض إنتاج النفط الخام في منطقة ساوث تكساس إيجل فورد بمقدار 5000 برميل يوميا إلى 1.12 مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ أبريل.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في أحواض الصخر الزيتي الكبيرة سيزداد بنحو 0.1 مليار قدم مكعب في اليوم إلى 97.3 مليار قدم مكعب في اليوم في يوليو، متجاوزًا أعلى مستوى قياسي متوقع في يونيو.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن الإنتاج في أكبر حوض للغاز الصخري، أبالاتشيا في بنسلفانيا وأوهايو ووست فرجينيا، سيرتفع إلى 35.4 مليار قدم مكعب في اليوم في يوليو، وهو أعلى مستوى منذ يناير. ويقارن ذلك بسجل إنتاج شهري للغاز في منطقة أبالاتشي يبلغ 36.0 مليار قدم مكعب في اليوم في ديسمبر 2021.

وسيرتفع إنتاج الغاز في منطقتي برميان وهاينسفيل في تكساس ولويزيانا وأركنساس إلى مستويات قياسية عند 22.9 مليار قدم مكعب في اليوم و16.6 مليار قدم مكعب في اليوم في يوليو على التوالي. وكان من المتوقع أن يزداد إنتاج الغاز في أبالاتشي على الرغم من أن عمال الحفر يحصلون على كميات أقل من الغاز من كل بئر جديدة لمدة 28 شهرًا على التوالي.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إنها تتوقع انخفاض إنتاج بئر غاز أبالاتشي الجديد لكل منصة حفر إلى 23.7 مليون قدم مكعبة يوميا في يوليو وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2020. وبلغ إنتاج بئر الغاز الجديدة لكل منصة حفر في أبالاتشي رقما قياسيا قدره 33.3 مليون قدم مكعب يوميا في مارس 2021.

البرازيل تعكف على اكتشافات تؤهلها لتصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، كانت البرازيل، أكبر اقتصاد في أميركا الجنوبية، تجني مكاسب اقتصادية هائلة من الطفرة النفطية الهائلة التي بدأت مع أول اكتشاف للمياه العميقة فوق الشواطئ في عام 2006. وانهارت الطفرة تقريبًا بسبب الفساد وسوء الإدارة والمخالفات، بحسب اويل برايس. وشهدت شركة النفط الوطنية بتروبراس مثقلة بالديون التي كادت أن تعلن إفلاسها. ومنذ ذلك الحين، أدت إصلاحات الصناعة وترشيدها إلى جانب ارتفاع أسعار النفط إلى تنشيط طفرة الوقود الأحفوري الهائلة الجارية في البرازيل، على الرغم من تعثرها تقريبًا للحظة وجيزة عندما تولى الرئيس اليساري لويس إيناسيو لولا دا سيلفا السلطة. وهناك مؤشرات على أن البرازيل، بغض النظر عن الرافضين، في طريقها لتصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم، وهو ما سيكون نعمة هائلة للاقتصاد.

وتُظهر البيانات من هيئة تنظيم الهيدروكربونات البرازيلية، الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي، أنه في أبريل 2023، ضخت البلاد ما معدله 3.1 ملايين برميل من النفط يوميًا. وهذا الرقم أعلى بنسبة 1 ٪ تقريبًا من الشهر السابق و5 ٪ عامًا بعد عام. وبلغ إجمالي إنتاج الهيدروكربون لشهر أبريل 2023 ما يزيد قليلاً على 4 ملايين برميل من المكافئ النفطي يوميًا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.1 ٪ شهريًا و4.4 ٪ عن العام السابق.

وتمثل هذه الأرقام انتعاشًا متواضعًا بعد الركود في مارس 2023 بسبب مخاوف الصناعة المتزايدة من أن لولا سوف يتخذ نهجًا أكثر تدخلاً في صناعة النفط في البرازيل. ويشير هذا النمو إلى أن البرازيل تمتلك القدرة على أن تصبح أكبر منتج للنفط في العالم، خاصةً عندما يُتوقع أن تضيف البلاد عام 2023 300 ألف برميل يوميًا، ليرتفع الإنتاج إلى 3.4 ملايين برميل يوميًا بحلول نهاية العام.

وخلال عام 2022، احتلت البرازيل المرتبة التاسعة عالميًا من حيث إنتاج النفط، متقدمة على الكويت وخلف إيران، حيث رفعت ما يزيد قليلاً على 3 ملايين برميل يوميًا. لنفترض أن أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية سيصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم. في هذه الحالة، ستحتاج إلى ضخ أكثر من 4.5 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا لتجاوز كندا، التي تحتفظ بهذا الموقع حاليًا.

وتتوقع وزارة الطاقة البرازيلية أن تضخ البلاد 5.4 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2029، وهو ما يمثل زيادة هائلة بنسبة 80 ٪ عن 3 ملايين برميل نفط يتم رفعها يوميًا خلال عام 2022. ويشير النمو المستمر على أساس سنوي في إنتاج الهيدروكربونات إلى أن البرازيل تمتلك بالفعل إمكانية توسيع الإنتاج لتصبح رابع أكبر منتج للنفط في العالم.

وفي جانب رئيس آخر من شأنه أن يدعم تلك الخطط، هو احتياطيات البرازيل الهائلة من الهيدروكربونات. وفي نهاية عام 2022، كان لدى أكبر منتج للنفط في أميركا اللاتينية احتياطيات نفطية مؤكدة يبلغ إجماليها 14.9 مليار برميل، تم تصنيف 77 ٪ منها على أنها ملح. وهناك أيضًا 21.9 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة و27 مليار برميل من احتياطيات بي3، والمعروفة باسم الاحتياطيات المؤكدة المحتملة والمحتملة. ويوضح هذا أن البرازيل تمتلك إمكانات هيدروكربونية كبيرة والاحتياطيات اللازمة لدعم زيادة كبيرة في إنتاج النفط. وستستمر هذه الاحتياطيات في النمو مع اكتساب عمليات التنقيب والتطوير زخمًا، حيث أظهر عدد منصات الحفر الدولية بيكر هيوز 17 حفارًا نشطًا في نهاية مايو 2023 مقارنة بـ 11 في العام السابق.

وهذه القفزة الهائلة في إنتاج النفط ستكون مدفوعة بتوسيع إنتاج النفط قبل الملح، والذي تعتقد وزارة الطاقة البرازيلية أنه سيكون مسؤولاً في النهاية عن 80 ٪ من إنتاج النفط والغاز في البلاد مقارنة بنحو 77 ٪ في هذا الوقت. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تكون هناك زيادة كبيرة في الإنتاج لا يمكن أن تحدث إلا إذا توسع الاستثمار في الطاقة والحفر بشكل كبير.

وتأمل وزارة الطاقة في تحفيز ذلك من خلال خطة تتمثل مبادئها الرئيسة في تشجيع الاستثمار في أحواض النفط الحدودية والهامشية تجارياً والناضجة. وهناك أيضًا دفعة لتوسيع الإنفاق والنشاط على التنقيب

البري في البرازيل، حيث أظهرت البيانات بأن شركات الطاقة الصغيرة والمتوسطة الحجم تخطط لاستثمار 7.7 مليارات دولار في العمليات البرية من الآن وحتى عام 2029.

في حين أن شركة النفط الوطنية البرازيلية بتروبراس ستكون المحرك الرئيس لمثل هذا التوسع الهائل في أحجام الإنتاج، مع الالتزام بإنفاق 78 مليار دولار على مدى خمس سنوات، سوف يتطلب الأمر استثمارات كبيرة وضخًا للتكنولوجيا من شركات الطاقة الأجنبية الكبرى لتحقيق هذا الهدف. وأسباب ذلك بسيطة، يجب دعم مثل هذا التوسع الكبير في إنتاج الهيدروكربونات من خلال زيادة قوية في الاحتياطيات القابلة للاستغلال ونشر تقنيات الاستعادة المحسنة. ويشمل ذلك خطط شركات الطاقة الأصغر لاستثمار 7.7 مليارات دولار في حقول النفط البرية في البرازيل بحلول عام 2029، الامر الذي سيؤدي إلى توسيع احتياطيات النفط وإنتاجه.

وفي يناير 2023، وافقت شركة توتال اينرجي الفرنسية العملاقة على قرار الاستثمار النهائي بقيمة 1 مليار دولار، لمشروع النفط البحري لابا جنوب غرب في حوض سانتو بالبرازيل. وتعد الشركة الفرنسية هي المشغل للعملية، وتمتلك 45 ٪ حصة تشغيلية، مع سيطرة شركائها شل على 30 ٪ وريبسول سينوبك على النسبة المتبقية البالغة 25 ٪. ويتكون المشروع من تطوير ثلاثة آبار ليتم ربطها بمحطة تعمل في الشمال الغربي من حقل لابا منذ عام 2016. وعند بدء التشغيل، والمتوقع في عام 2025، ستقوم المنشأة بضخ 25000 برميل من النفط في اليوم، ورفع إجمالي إنتاج الحقل إلى 60 ألف برميل يوميًا.

ووفقًا لشركة توتال اينرجي، يعد المشروع مناسبًا بشكل طبيعي لأصولها البرازيلية الحالية وسيعزز رافعة نمو رئيسة لإنتاج زيت ما قبل الملح للشركة. وصرح ديفيد ميندیلسون، نائب الرئيس الأول لرئيس توتال اينرجي للاستكشاف والإنتاج: «يعد هذا التطور الأخير معلمًا مهما لشركة توتال اينرجي في البرازيل والذي سيزيد من إنتاجها المشغّل في حوض سانتوس السابق للملح، وهو مجال نمو رئيس للشركة». وقال: «من خلال نهجها الهندسي الفعال وأوجه التآزر مع المرافق الحالية، يوضح هذا المشروع استراتيجية توتال اينرجي للتركيز على الأصول منخفضة التكلفة ومنخفضة الانبعاثات».

وفي أواخر مايو 2023، وقعت شركة توتال اينرجي، التي تمتلك حصة 39 ٪، وشركاؤها بتروبراس بنسبة

30 ٪ وقطر للطاقة وبتروناس الماليزية بحصة 20 ٪ لكل منهما، عقد مشاركة في الإنتاج لمجمع اقوى مارينها البحري. وتقع الكتلة في حوض كامبوس الغزير الإنتاج جنوب حقل ماريليم سول النفطي قبل الملح وقد مُنحت لشركة توتال اينرجي في ديسمبر 2022. ويعتقد أن الكتلة لديها القدرة على عكس نجاح بتروبراس مع اكتشاف زيت ماريليم سول لعام 2017.

وقال نائب الرئيس الأول للاستكشافات في توتال اينرجي: "يوسع توقيع مشروع «أقوى مارينها» البحري من وجودنا في هذه المنطقة الواعدة من حوض كامبوس إلى جانب شركائنا الاستراتيجيين الثلاثة، ونتطلع إلى استكشاف الكتلة وضخ المزيد من أعمال الحفر».

في أوائل مايو 2023، أعلنت شركة إكوينور النرويجية العملاقة في مجال الطاقة أنها وافقت، إلى جانب شركائها ريبسول سينوبك وبتروبراس، على المضي قدمًا في تطوير مشروع «بي-ام-سي33-» بقيمة 9 مليارات دولار في البرازيل. وتغطي العملية ثلاث اكتشافات للغاز الطبيعي قبل الملح والمكثفات مع احتياطيات قابلة للاستخراج تبلغ مليار برميل من المكافئ النفطي. وعند بدء التشغيل، والمتوقع حدوثه في عام 2028، ستضخ العملية 565 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا، وسيتم تصدير ما يقدر بنحو 88 ٪ منه. وتمتلك شركة إكوينور، وهي المشغل، حصة تشغيل بنسبة 35 ٪، مع سيطرة ريبسول سينوبك على 35 ٪ و30 ٪ المتبقية تحتفظ بها بتروبراس.

وتُظهر هذه الأحداث أن البرازيل لا تزال منطقة اختصاص جذابة لشركات الطاقة الأجنبية على الرغم من قيام الرئيس لولا برفع ضرائب صناعة النفط والمخاطر المتزايدة لتدخل الحكومة المتزايد. وفي الواقع، في حين أنه أثار غضب شركات الطاقة الكبرى مع فرض ضريبة 9.2 ٪ في مارس 2023 على صادرات النفط لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن الاستثمار في البرازيل لا يزال قوياً.

ويواصل كبار خبراء الطاقة الأجانب الموافقة على مشاريع بمليارات الدولارات في البلاد، مما سيعزز الإنتاج بشكل كبير. وحتى خطط بتروبراس لإزالة الكربون لن يكون لها تأثير كبير على زيادة إنتاج وتصدير النفط في البرازيل، حيث تتوقع الشركة أن يتوسع إنتاجها النفطي بنسبة 19 ٪ بحلول عام 2027. لهذه الأسباب، فإن الهدف الطموح الذي حددته وزارة الطاقة البرازيلية هو ضخ 5.4 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2029 يبدو قابلاً للتحقيق.

النفط يقفز 3.4 ٪ بدعم خفض الفائدة الصينية وتحرك صائدي الصفقات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

فزت أسعار النفط 3.4 في المائة أمس لتسترد خسائرها الفادحة في الجلسة السابقة بعد أن خفض البنك المركزي الصيني سعر الفائدة للإقراض قصير الأجل لأول مرة في عشرة أشهر، إضافة إلى سعي المستثمرين إلى اغتنام الفرص والبحث عن صفقات.

ومن المرجح أن يؤدي خفض سعر الفائدة، الذي يهدف إلى دعم التعافي المتعثر من الجائحة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستورد للخام، إلى زيادة الطلب على النفط.

وتستمر السوق في صراعها مع التوقعات القاتمة لوفرة العرض العالمي لتلبية الطلب المهتز للغاية حيث تتفاقم الحالة الأخيرة بسبب الإشارات التي تظهر أن احتياجات الصين من الطاقة على المدى القصير ليست قريبة من الذروة التي كانت عليها قبل أزمة جائحة كوفيد حتى في الوقت الذي يظهر فيه الاقتصاد علامات الانتعاش.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن سوق النفط مثل جميع الأسواق الأخرى في حالة ترقب لقرارات أسعار الفائدة من البنوك المركزية الرئيسة حيث ستتم متابعة قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى جانب كل من بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي.

ولفت المحللون إلى أن أغلب التوقعات تصب في مصلحة أن يوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة لأول مرة في 11 اجتماعا ومع ذلك ونظرا إلى عناد التضخم العالمي فليس من المؤكد بأي حال من الأحوال أن هذه الدورة من التشديد النقدي قد انتهت في الولايات المتحدة كما أن الأمر قد وصل إلى أبعد من ذلك بكثير في أوروبا.

وأشاروا إلى استمرار قلق السوق النفطية بعد ارتفاع عدد حرائق الغابات المشتعلة في مقاطعة ألبرتا مرة أخرى وهي أكبر مقاطعات كندا إنتاجا للطاقة ما يضر بجودة الهواء في جميع أنحاء المنطقة ويهدد إنتاج النفط والغاز.

وقال سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إن حالة عدم اليقين مستمرة باعتبارها

سمة رئيسة في سوق النفط الخام كما من المرجح أن تبقى السوق متوترة على الأقل حتى يعرف ما سيفعله بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مشيرا إلى أن الساعات المقبلة مهمة للغاية لتجار النفط الخام.

وذكر أن التخفيض الأخير في إنتاج «أوبك+» حفز سعر النفط لفترة قصيرة ثم عاد التراجع الذي جعل الأسعار تقترب حاليا من أدنى مستوياتها التي شوهدت آخر مرة في أواخر آذار (مارس)، موضحا أن استمرار النفط في الانخفاض جاء مع تزايد المخاوف من أن الولايات المتحدة قد تسقط قريبا في ركود بينما الانتعاش القوي المأمول في النشاط الاقتصادي الصيني لم يظهر بعد.

من جانبه، أكد روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن هناك وجهات نظر متضاربة في تقييم أثر معنويات السوق النفطية السلبية، مرجحا أن تستمر أسعار النفط الخام الأمريكي في الانخفاض، مبينا أن المعنويات الحالية تميل إلى تداول متضارب هبوطي للخام الأمريكي.

وذكر أن مخاوف شح الإمدادات تراجعت على الرغم من قرارات «أوبك+» بإجراء تخفيضات الإنتاج القياسية والمتتالية، لافتا إلى أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتوقع أن تنتج أكبر مناطق النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة مستويات قياسية عالية من النفط الخام في تموز (يوليو) المقبل ولكن في المقابل ستكون وتيرة النمو هي الأبطأ منذ كانون الأول (ديسمبر) 2022.

من ناحيته، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن أسعار النفط تلقت دعما من تحرك صائدي الصفقات للشراء بعد انخفاضات سعرية واسعة سابقة، مبينا أن تلك الخسائر حدثت مع استمرار مخاوف الطلب في السيطرة على الأسواق بسبب الشكوك حول تعافي الاقتصاد الصيني.

وشدد على أهمية مراقبة السوق النفطية وتتبع المعنيين بها نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التي تختتم اليوم حيث يتوقع معظم المحللين وقفة في رفع أسعار الفائدة وهي حركة قد توقف التراجع الأخير في أسعار النفط على الأقل مؤقتا.

بدورها، أكدت جولميرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن السعودية تتمتع برؤية ثاقبة في قرارات الإنتاج وبحرص شديد على النجاح واستمرارية التعاون مع دول خارج «أوبك» من أعضاء «أوبك+»، مبينة أن قرار خفض الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا في تموز (يوليو) جاء بعد دراسة متعمقة لظروف السوق ولا يمثل أي تهديد بفقدان حصتها في السوق في بعض أكبر أسواقها في آسيا.

وذكرت أن تقلص المعروض النفطي هو حقيقة بارزة في السوق النفطية رغم وجود زيادات محدودة من خارج «أوبك+»، مشيرة إلى أنه لا تزال صادرات النفط الخام من كردستان العراق إلى تركيا معطلة رغم مرور 75 يوما على توقفها على الرغم من ترحيب الأطراف العراقية والولايات المتحدة باتفاقية أربيل وبغداد

بشأن صادرات النفط الكردستانية ودعمها.

وفيما يخص الأسعار، سجل النفط الخام ارتفاعا أمس بحثا عن صفقات، حيث يسعى المستثمرون إلى اغتنام فرصة التراجع الحاد الذي شهدته يوم الإثنين، وسط استمرار حالة الحذر قبل قرارات السياسة النقدية المرتقبة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي وبنوك مركزية أخرى.

وبحسب «رويترز»، قفزت العقود الآجلة لخام برنت 2.45 دولار أو 3.41 في المائة لتبلغ عند التسوية أمس 74.29 دولارا للبرميل. بينما العقود الآجلة للخام الأمريكي زادت 2.30 دولار أو 3.43 في المائة لتبلغ عند التسوية 69.42 دولارا للبرميل.

وتعافت الأسعار من خسائر فادحة في الجلسة السابقة بعد أن خفض البنك المركزي الصيني سعر الفائدة للإقراض قصير الأجل لأول مرة في عشرة أشهر. ومن المرجح أن يؤدي خفض سعر الفائدة، إلى زيادة الطلب على النفط.

وتراجع الخامان القياسيان بنحو ثلاثة دولارات للبرميل يوم الإثنين وسط تركيز المحللين على نمو الإمدادات العالمية والمخاوف المرتبطة بالطلب قبيل بيانات رئيسة للتضخم واجتماع الفيدرالي الأمريكي الذي ينتهي اليوم.

ويتوقع معظم المراقبين أن يبقي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه الخاص بالسياسة.

وتعزز عمليات رفع الفائدة من قوة الدولار ما يجعل السلع المقومة به أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى ويلقي بثقله على الأسعار. ومن المتوقع أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بربع نقطة مئوية أخرى غدا لكبح التضخم.

وفي الصين أثارت بيانات اقتصادية مخيبة للآمال الأسبوع الماضي المخاوف بشأن نمو الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 72.96 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 75.85 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق ثاني انخفاض على التوالي عقب ارتفاعات سابقة وأن السلة خسرت نحو خمسة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 77.09 دولار للبرميل.

أوبك تبقي توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2023

الاقتصادية

حافظت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2023، على الرغم من «عدم اليقين» بشأن النمو الاقتصادي، وفقا لأحدث تقرير شهري صدر عن المنظمة اليوم. وبالنسبة للعام الحالي، سيبقى الطلب على النفط «من دون تغيير» ليبلغ 101.91 مليون برميل يوميا، وفقا لآخر تقييم صادر عن منظمة «أوبك» التي تراجع توقعاتها كل شهر.

وتتوقع «أوبك» زيادة قدرها 2.3 مليون برميل يوميا مقارنة بالعام 2022، مدفوعة بشكل أساسي بالدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

مع ذلك، أشارت «أوبك» إلى أن «هناك شكوكا متزايدة بشأن النمو الاقتصادي في النصف الثاني وسط استمرار ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة المرتفعة بالفعل، وبوجود سوق عمل متوترة».

وتراجعت أسعار النفط في الأشهر الأخيرة، لدرجة أن الدول المصدرة للنفط وحلفاءها (أوبك +)، الذين يبلغ مجموعهم 23 دولة، قد تدخلوا أخيرا عبر خفض إنتاجهم.

وتم تمديد خفض الإنتاج منذ بداية مايو من قبل تسع دول - بما في ذلك السعودية وروسيا والعراق والإمارات - بإجمالي 1.6 مليون برميل يوميا، وذلك حتى نهاية العام 2024.

ارتفاع أسعار العقود الآجلة للغاز في أوروبا 16.6 ٪ خلال يوم

الاقتصادية

سجلت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي ارتفاعا كبيرا في تعاملات أمس في أوروبا بعد إعلان تمديد فترة توقف عدد من منشآت الغاز الرئيسة في النرويج عن العمل.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن سعر العقود الآجلة الهولندية القياسية للسوق الأوروبية ارتفع بنسبة 16.6 في المائة بعد تراجعه في بداية التعاملات، بعد إعلان استمرار توقف المنشآت النرويجية عن العمل حتى منتصف تموز (يوليو) المقبل.

وبحسب الإخطارات المرسلة إلى شركة جاسكو المشغلة لشبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في النرويج، فإن خطة وقف التشغيل تشمل منشآت رئيسة منها أورمن لانج ونيامنا وأستا هانستن.

وتعني هذه الخطوات استمرار حساسية سوق الغاز الطبيعي للصدمات، حيث يكافح المتعاملون لتحقيق التوازن مع الطلب الضعيف من جانب الأنشطة الصناعية وارتفاع مستويات مخزونات الغاز الطبيعي في إطار استعدادات المنطقة لموسم الشتاء المقبل.

وسجلت أسعار الغاز خلال الأسبوع الماضي تقلبات قوية بسبب مجموعة من العوامل المتعارضة بما في ذلك توقف منشآت وحقول غاز في النرويج عن العمل وموجة الطقس الحار غير المعتادة التي ضربت مناطق في أوروبا وأدت إلى زيادة الطلب على الطاقة لتشغيل أنظمة تكييف الهواء.

وجرى تداول عقود الغاز الهولندي تسليم الشهر المقبل بسعر 35.50 يورو لكل ميجاواط/ساعة بحلول الساعة الثالثة ظهرا أمس وهو ما يزيد بنسبة 14.4 في المائة على سعر الغاز في ختام تعاملات أمس الأول. كما ارتفع سعر الغاز البريطاني بنسبة 16.4 في المائة. وارتفع سعر الكهرباء الألمانية تسليم الشهر المقبل بنسبة 6.6 في المائة إلى 106 يورو لكل ميجاواط/ساعة.

مشاريع تجريبية في الصين لتعزيز سعة شبكة الطاقة الشمسية على الأسطح

الاقتصادية

أعلنت إدارة الطاقة الوطنية الصينية، في بيان، أن الصين دشنت مشاريع تجريبية لزيادة قدرة شبكة الطاقة الشمسية على امتصاص قدر أكبر من الطاقة من الألواح الشمسية على الأسطح.

وقالت الإدارة إنه سيتم تدشين المشاريع التجريبية في ست مقاطعات، منها شاندونج وهيلونجيانج وخنان، بحسب ما أوردته وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأسفر ازدهار تركيب الألواح الشمسية فوق الأسطح في الصين على مدار السنوات الأخيرة عن استقرار الشبكة، وخفض أسعار الطاقة في بعض المناطق بسبب وفرة توليد الطاقة.

وأوضحت الإدارة أن هذه المشاريع من شأنها تعزيز الابتكارات واستخدام التقنيات الجديدة ومنها مجال تخزين الطاقة.

يأتي ذلك في وقت حثت فيه المدن الصناعية في جنوب الصين الشركات والمواطنين على ترشيد استهلاك الكهرباء، ودعا إقليم هاينان إلى تقليل الاستهلاك في أوقات الذروة، إذ تتعرض شبكات الكهرباء لضغط متزايد مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة.

وتعرض جنوب الصين في الأسابيع القليلة الماضية لموجة من الحرارة الشديدة تصحبها أمطار غزيرة، وتقترب الأحمال في عديد من المدن من أعلى مستوياتها على الإطلاق بسبب ارتفاع الطلب على مكيفات الهواء.

وقالت حكومة مدينة ماومينج في بيان يوم الإثنين إن معدل نمو استهلاك الكهرباء في المدينة الواقعة بإقليم جوانجدونج الجنوبي بلغ 8.01 في المائة في الفترة من كانون الثاني (يناير) إلى أيار (مايو)، بينما زاد الاستهلاك السكني للكهرباء بنسبة 27.41 في المائة في مايو مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وطلبت المدينة، حيث تتركز صناعة تكرير النفط وحيث حطمت أحمال الطاقة الأرقام القياسية ثلاث مرات حتى أمس الاثنين، من الشركات الصناعية خفض استهلاك الطاقة وتعزيز التحول التكنولوجي الذي يهدف لتوفير الطاقة.

وبحسب البيان، اقترحت المدينة أيضا على الشركات المملوكة للدولة والسكان والمحال التجارية ضبط

درجات حرارة أجهزة التكييف عند ما لا يقل عن 26 درجة مئوية.

واقترحت مدينة جيانجيمن، وهي مدينة صناعية أخرى في إقليم جوانجدونج، خفض الاستهلاك غير الضروري للكهرباء مع ارتفاع الاستهلاك إلى ذروته.

وفي إقليم هاينان، أصدر المسؤولون الحكوميون خطة تدعو لتقليل استهلاك الكهرباء في أوقات الذروة مع ارتفاع استخدام إمدادات الطاقة خلال الأسابيع المقبلة. وقال المسؤولون إن استهلاك الكهرباء ارتفع 11.8 في المائة على أساس سنوي بين يناير وأبريل.

وتعرضت الصين لموجة حر وجفاف قياسيين العام الماضي مع نقص كبير في إمدادات الطاقة، ما دفع أقاليم مثل يونان إلى ترشيد استخدام الطاقة لمنتجي الألمنيوم.

تشريع أوروبي لتعزيز التمويل المستدام

الاقتصادية

قترحت المفوضية الأوروبية أمس عدة مشاريع قوانين تستهدف تعزيز الاستثمارات في الشركات والصناعات المستدامة.

وقالت مفوضة الشؤون المالية بالاتحاد الأوروبي ميريد ماكجينيس في مدينة ستراسبورج الفرنسية «نعرف أن العمل في التغير المناخي ضروري للغاية ونحتاج شركات النظام المالي للعمل معنا».

وأضافت أن «التمويل العام لن يكون كافيا ولذلك فإن حشد رأس المال الخاص ضروري».

وتقدر المفوضية أنها ستحتاج إلى استثمارات إضافية بنحو 700 مليار يورو (756 مليار دولار) كل عام للوفاء بالأهداف المناخية والبيئية، بما في ذلك الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050.

وتشمل الخطة قواعد أكثر صرامة لتقييم مدى استدامة الشركات، وذلك بهدف تجنب تضارب المصالح.

وينصب التركيز الرئيس للقواعد الجديدة على إضفاء مزيد من الشفافية، فيما يخص التصنيفات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بحسب «الألمانية».

وتقدم هذه التصنيفات تقييما بشأن مدى تأثير أنشطة الشركة على البيئة والمناخ والموظفين، وعلى عكس ذلك، كيف تؤثر هذه العوامل على أعمال الشركة.

فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون المستثمرون قادرين بصورة أفضل على تقييم مخاطر تورط الشركة في فضيحة، أو على الآثار البيئية التي يكون لها تأثير سلبي على المصالح التجارية.

ويتعين على مقدمي هذه التصنيفات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، في المستقبل، نشر منهجية عملهم على موقعهم الإلكتروني.

وفي سياق متصل بالشأن الأوروبي، وافق البرلمان المجري، بمساندة من أصوات الأغلبية في الحكومة، أمس على ما يسمى قانون العمال الضيوف.

ويفترض أن ينظم القانون الجديد توظيف الرعايا من خارج دول الاتحاد الأوروبي في المجر. وذكر الموقع الإلكتروني للبرلمان المجري أن 135 نائبا صوتوا لمصلحة مشروع القانون الذي قدمه وزير الاقتصاد ميهالي فارجا.

وعارض القانون 47 نائبا، بينما امتنع عشرة نواب من المعارضة عن التصويت.

وتمثل هذه الإجراءات رد فعل من جانب حكومة رئيس الوزراء فيكتور أوربان - المناوئة للهجرة - على نقص

العمالة في الدولة العضو بالاتحاد الأوروبي. ويخطط المستثمرون الصينيون بصفة خاصة لإنشاء مصانع كبيرة لإنتاج بطاريات السيارات للتنقل الكهربائي. ولا يمكن ضمان عملهم إلا من خلال توظيف آلاف العمال الأجانب من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

يفرض القانون الجديد شروطا صارمة على تشغيل وتوظيف الأجانب من دول خارج الاتحاد الأوروبي. ويمكن إصدار تصاريح الإقامة لمدة عامين كحد أقصى وتمديدها لمدة عام واحد كحد أقصى. ويتعين على العمال إثبات أن لديهم دخلا وإقامة على نحو منتظم. ولا يسمح القانون بلم شمل الأقارب.

إلى ذلك، أعربت بولندا عن رغبتها في اتخاذ إجراء قانوني أمام محكمة العدل الأوروبية ضد قواعد الاتحاد الأوروبي الصارمة بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من السيارات.

وذكر متحدث باسم وزارة المناخ والبيئة في وارسو أمس أنه يتم وضع اللمسات الأخيرة على الطلب ومن المتوقع تقديمه في بداية الأسبوع المقبل.

وقالت وزيرة المناخ والبيئة البولندية آنا موسكوا في مقابلة مع إذاعة «زيت» الإثنين إن «حظر السيارات ذات محركات الاحتراق الداخلي بحلول 2035 ليس مناسبا لكل الاقتصادات الأوروبية».

وأكدت أنه عند اتخاذ قرار اليوم لعام 2035، يجب مراعاة التداعيات خلال الأعوام المقبلة. وأعربت عن أملها في أن تنضم دول أخرى بالاتحاد الأوروبي إلى شكوى بولندا.

وبعد رفض من ألمانيا لعدة أسابيع، وافقت دول الاتحاد الأوروبي على حظر واسع النطاق للسيارات الجديدة التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي في نهاية آذار (مارس).

وبدءا من 2035، لن يتم السماح بتسجيل سيارات جديدة تستخدم البنزين أو الديزل.

جمود الشبكات .. تأخر عصر الطاقة المتجددة إلى أجل غير معلوم

أتراكتا موني من لندن

الاقتصادية

أصبحت مزرعة الرياح ذا كوتور في بواتو شارانت، جنوب غرب فرنسا، في طي النسيان. ورغم الحصول على إذن التخطيط، إلا أنه تم تعليق بناء مزرعة الرياح بقوة 33.3 ميجاواط، التي يمكن أن تزود 30 ألف منزل بالطاقة. المشكلة: جمود في الشبكة.

تقول الشركة المسؤولة عن تطوير المشروع، باي وا آر إي: إن مزرعة الرياح تواجه انتظارا لمدة ثمانية أعوام قبل أن تتمكن من الحصول على اتصال بالشبكة – شبكة الكابلات، والمحطات الفرعية والمحولات التي تنقل الكهرباء حول المناطق، والبلدان وعبر الحدود لإمداد منازلنا، ومكاتبنا ومصانعنا بالطاقة.

إنه تأخير طويل، لكنه ليس استثنائيا، إذ حول العالم، يتم إخبار مطوري البنية التحتية للطاقة المتجددة أنه يجب عليهم الانتظار لمدة تراوح بين بضعة أعوام في أجزاء من الولايات المتحدة ولما يصل إلى 15 عاما في المملكة المتحدة قبل أن يتمكنوا من توصيل المشاريع بالشبكات التي تكافح لمواكبة التحولات في توليد الكهرباء.

هناك إدراك صارخ بأن تأخيرات الربط هذه قد يكون لها تأثير كارثي على الجهود العالمية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

يقول العلماء: إن العالم يجب أن يغير في سرعة نظام الطاقة العالمي، وهذا التحول لا يمكن أن يحدث إلا إذا أمكن ربط مشاريع الطاقة المتجددة بشبكات الكهرباء، المملوكة للدولة في بعض البلدان، لكن مملوكة للقطاع الخاص في بلدان أخرى.

قبل عقدين من الزمن، كانت الشبكة واحدة من الطرق للحصول على الطاقة. وكانت هناك أيضا خيارات أخرى، مثل البنزين والغاز. يقول فريديريك جوديميل، نائب الرئيس التنفيذي لأنظمة وخدمات الطاقة في شركة شنايدر إلكتريك الفرنسية لإدارة الطاقة: «لكن الشبكة أصبحت الآن الطريقة الرئيسة للحصول على الطاقة. الشبكة بحاجة للتحديث. يجب أن يتغير مستواها إلى الأفضل».

يقول ماتياس تافت، الرئيس التنفيذي لشركة باي وا آر إي، التي تعمل في أكثر من 30 بلد: إن تأخيرات

الربط بالشبكة أصبحت الآن «العقبة الرئيسة» أمام بدء تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة ليس في أوروبا فحسب، بل في الولايات المتحدة وأستراليا من بين بلدان أخرى.

يقول تافت: «نواجه وضعا حقيقيا للغاية، حيث يتعين علينا الانتظار لمدة خمسة أو عشرة أعوام (للاتصال بالشبكة). لدينا تصريح (لبناء المشاريع)، لكن الربط الفعلي بالشبكة غير متاح».

ويضيف أن ذلك «يمثل تهديدا حقيقيا» لعملية انتقال الطاقة.

اختناقات مستقبلية

طالب السياسيون حول العالم بدعم مشاريع الطاقة المتجددة، لتحسين أمن الطاقة، وكجزء من الجهود لخفض الانبعاثات في أعقاب اتفاقية باريس. اتفقت الأطراف على الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين ومن الناحية المثالية 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

للحفاظ على وجود هدف 1.5 درجة مئوية، يجب أن تتضاعف الطاقة المتجددة المتولدة أكثر من ثلاثة أضعاف من ثلاثة آلاف جيجاواط اليوم إلى أكثر من عشرة آلاف جيجاواط في 2030، وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

كانت البلدان منشغلة في وضع أهداف طموحة للطاقة الخضراء، إذ في آذار (مارس)، توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية مؤقتة تتطلب أن يأتي ما لا يقل عن 42.5 في المائة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030. ثم في نيسان (أبريل)، تعهدت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بزيادة قدرة طاقة الرياح البحرية بمقدار 150 جيجاواط بحلول 2030 وزيادة القدرة الاستيعابية للطاقة الشمسية إلى أكثر من 1 تيراواط. قد يتم إضفاء الطابع الرسمي على الهدف العالمي لمصادر الطاقة المتجددة في قمة المناخ كوب 28 للأمم المتحدة لهذا العام التي ستعقد في كانون الأول (ديسمبر) في دبي.

لكن بعيدا عن الضجيج، يتحدث عدد قليل من السياسيين عن الشبكة، والبنية التحتية الحيوية لتحقيق الأهداف الطموحة وخطط الصفر الصافي.

تقول ستيفاني باتجير من مبادرة شبكة الطاقة المتجددة، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على تعزيز تطوير الشبكات: «الشبكات ليست جزءا من الوعي العام. ندرك جميعا أنه من أجل مستقبل الطاقة الخاص بنا، نحتاج إلى الرياح، والطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة، لكن الشبكات ليست في الأغلب جزءا من المحادثة».

لقد ترسخت مشكلات شبكة الكهرباء لدرجة أن رئيس الوزراء البريطاني دفع ثمن تحديث خاص للشبكة المحلية لتدفئة حوض سباحة في منزله. نظم نشطاء شبكة جرينبيس احتجاجا خارج الملكية في يوركشاير

في آذار (مارس) حيث كانوا يرتدون ملابس سباحة ويحملون لافتات، لقد طالبوا ريشي سوناك بتحديث شبكة الكهرباء في البلد لتوفير الطاقة الخضراء للجميع.

بينما يتجه العالم نحو زيادة التحول الكهربائي، مثل التحول إلى السيارات الكهربائية والمضخات الحرارية، تضيف باتجير: «سنحتاج إلى نقل مزيد من الكهرباء أكثر مما كنا نفعل في الماضي».

يقول مارك هاتشينسون، مدير منطقة آسيا في المجلس العالمي لطاقة الرياح، وهو اتحاد مهني دولي: «لا أعرف أي بلد لا تمثل فيه الشبكة حاليا مستوى معينا من العقبات أمام تحول الطاقة». ويضيف أن إحدى المشكلات الكبرى هي عدم وجود «بنية تحتية كافية من الشبكات» لتلبية احتياجات نظام الطاقة المتغير.

تقدر «بلومبيرج إن إي إف»، وهي شركة موفرة للبيانات، أن هناك حاجة إلى 80 مليون كيلومتر من الشبكة الجديدة بحلول 2050، وهو أكثر من كاف لاستبدال الشبكة العالمية بأكملها اليوم.

في كثير من بلدان العالم الغربي، تم تطوير الشبكات بعد الحرب العالمية الثانية لخدمة محطات توليد الطاقة الكبيرة التي تحرق الوقود التقليدي مثل الفحم أو الغاز. ثم كان يتم إرسال الكهرباء المولدة في المحطة عبر شبكة من خطوط الطاقة والكابلات إلى منازلنا.

سيتطلب التحول الأخضر إصلاحا شاملا للوضع الحالي. في الأغلب ما تكون هناك حاجة إلى كثير من مزارع الرياح والطاقة الشمسية، لتحل محل محطة طاقة كبيرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الطبيعة المتقطعة للطاقة المتجددة، حيث لا تهب الرياح دائما. تحتاج جميع هذه المزارع إلى توصيلات بالشبكة، لكنها عادة ما تكون في مناطق نائية أو بعيدة عن السواحل، حيث تكون الشبكات متناثرة هنا وهناك.

يقول بيتر كروسلي، أستاذ أنظمة الطاقة في جامعة إكستر: «الشبكة في المكان الخطأ لتوصيل الكهرباء من (الطاقة المتجددة) إلى المراكز الاقتصادية».

إلى جانب هذه العقبة، أدى انتشار الألواح الشمسية في المنازل والشركات التي تغذي الشبكة –إضافة إلى التحول نحو المركبات الكهربائية والمضخات الحرارية– إلى زيادة تعقيد إدارة شبكات الكهرباء. ويواجه مشغلو الشبكات عملية موازنة صعبة، حيث يجب عليهم إبقاء الكهرباء موصولة وتوسيع الشبكة دون زيادة التكاليف على المستهلكين، مع التفكير بشكل متزايد في دورهم في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

في الوقت الحالي، هناك اختناقات ضخمة آخذة في الظهور، حيث يشعر مشغلو الشبكات على مستوى العالم بالارتباك من الحجم الهائل للمشاريع التي تطلب الربط بالشبكات.

يقول هارالد أوفرهولم، الرئيس التنفيذي لشركة ألايت السويدية للطاقة الشمسية: «نرى اختناقات هائلة

قصيرة الأجل تنبع من عدم وجود عدد كاف من العاملين لدى مشغلي الشبكات للقيام بوظائف المعالجة المطلوبة، بسبب النقص المزمن في الاستثمار. إنها مشكلة كبيرة، إلى الحد الذي أعتقد أنه يمكننا مضاعفة وتيرة نشر مصادر الطاقة المتجددة العالمية لو لم تكن هذه الاختناقات موجودة».

في المملكة المتحدة، وإسبانيا وإيطاليا، هناك أكثر من 150 جيجاواط من مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية عالقة في قوائم انتظار ربطها بالشبكة في كل بلد، وفقا للأرقام الصادرة عن شركة بلومبيرج إن إي إف.

وجدت دراسة قادها مختبر لورانس بيركلي ناشيونال لابوراتوري أن طلبات الربط بالشبكة في الولايات المتحدة زادت بنسبة 40 في المائة عام 2022. واكتشف الباحثون أن نحو ألفي جيجاواط من مشاريع الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والتخزين كانت في قوائم انتظار للربط بشبكات النقل –شبكة الكهرباء ذات المسافات الطويلة والجهد العالي– وهذا أكثر بكثير من السعة التأسيسية لأسطول محطات الطاقة الأمريكية بالكامل.

لن يتم بناء كثير من هذه المشاريع أبدا. يقول المؤلف الرئيس للدراسة جوزيف راند: إن المطورين في الأغلب ما يقدمون طلبات مضاربة. وجد بحثه الذي نظر في طلبات الربط المقدمة بين عامي 2000 و2017 أنه تم بناء خمس المشاريع فقط.

كان أحد أسباب التراجع في البناء هو أن المطورين لديهم معلومات محدودة حول سعة الشبكة –أو القدرة على قبول مشروع جديد– قبل تقديم الطلب. ولا تظهر المشكلات المحتملة والتكاليف الإضافية إلا عندما يجري المشغل دراسة حول إمكانية الربط.

يتراجع المطورون عن المشاريع عندما يكتشفون أن تطويرها يؤدي إلى دفع فاتورة ضخمة لتحديث الشبكة أو تعزيزها. يقول نيك بينكوت، الشريك في تي إل تي، وهي شركة محاماة: إنه تم إلغاء مشروع في المملكة المتحدة عندما قيل للمطور إنه سيواجه «رسوم تعزيز» بقيمة 19 مليون جنيه استرليني لتحديث الشبكة –أي أكثر من قيمة المشروع.

حتى عندما تحصل المشاريع على الربط، «هناك قيود أكثر فأكثر على متى يمكنك استخدام هذا الربط»، مثل القيود المفروضة على متى يمكنهم بيع الكهرباء، كما يقول بينكوت، ما يجعل بعض المشاريع أقل جدوى من الناحية التجارية.

رغم أن البلدان تضع أهدافا قانونية لخفض الانبعاثات وزيادة توليد الطاقة المتجددة، فإن المشغلين والسياسيين كانوا بطيئين في إنفاق الأموال لتحديث الشبكات.

يقول نيك دنلوب، المؤسس المشارك لمجموعة كلايمت بارليمنت، وهي مجموعة تركز على إقناع السياسيين باتخاذ إجراءات بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري: «إن سبب اصطفاف الناس في طوابير للحصول على توصيلات الشبكة، هو أن الحكومات لا تأخذ تغير المناخ على محمل الجد حتى الآن. إنها لا تفرض على نفسها حقا جذب الاستثمارات في الشبكات».

تظهر الأرقام الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية أنه بدلا من زيادة الاستثمار الرأسمالي في الشبكات على مستوى العالم بعد اتفاقية باريس، فقد انخفض بين 2017 و2020 وتعافى فقط إلى مستويات 2016 في 2022 عند 330 مليار دولار. وقد كانت استثمارات الشبكة في أوروبا راكدة بين 2015 و2020 عند نحو 50 مليار دولار سنويا، ولم ترتفع إلا قليلا خلال الأعوام القليلة الماضية. وفي الصين، بعد انخفاضها بين 2019 و2021، نمت الاستثمارات في شبكات البلد 16 في المائة لتصل إلى نحو 83 مليار دولار العام الماضي.

لكن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تقول: إنه للإبقاء على هدف 1.5 درجة مئوية حيا، فإن الاستثمار العالمي السنوي في شبكات الطاقة وما يسمى المرونة، الذي يتضمن تخزين الطاقة، سيحتاج إلى الوصول إلى نحو 550 مليار دولار سنويا بحلول 2030. تقدر المفوضية الأوروبية أن هناك حاجة لاستثمار 584 مليار يورو في شبكة أوروبا بحلول 2030.

يقول كروسلي: إنه كان هناك إحجام عن الاستثمار في الشبكات، لأن هذه التكلفة في الأغلب ما يتم نقلها جزئيا على الأقل إلى المستهلكين عبر فواتير الكهرباء. حتى في حالة وجود خطط لتوسيع الشبكة، يشكو المشغلون من أن المقترحات تتعثر في نظام التخطيط، في الأغلب بسبب المخاوف بشأن بناء خطوط نقل علوية في الحقول الخضراء.

يقول كيث أندرسون، الرئيس التنفيذي لسكوتيش بور، وهي شركة مرافق بريطانية تدير شبكة وتطور مزارع الرياح، إن الأمر استغرق عشرة أعوام للحصول على إذن تخطيط لاستبدال وزيادة سعة خط النقل الحالي بين بولي وديني في اسكتلندا.

ويضيف أن الشبكات هي «العملاق المنسي لإزالة الكربون وتحقيق صافي الصفر».

هل تصبح الشبكات عالمية؟

أثارت قوائم الانتظار وتكلفة التحديثات مخاوف من تقويض الجهود المبذولة لخفض الانبعاثات ليس بسبب عدم الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة لكن بسبب البنية التحتية الأساسية التي يقوم عليها النظام.

يقول مارلون داي، رئيس الأبحاث في المملكة المتحدة وأيرلندا في شركة أورورا إنرجي ريسيرش: «ستكون الكابلات القديمة المملة هي التي نتعثر بها حرفيا في طريقنا نحو إزالة الكربون».

يقول داي: «هناك حل واحد فقط، وهو التعزيز المادي وبناء مزيد من الشبكات. وإذا لم نتمكن من القيام بذلك بالسرعة الكافية، فلا يمكننا بناء الطاقة المتجددة التي نحتاجها. ومن ثم لا يمكننا إزالة الكربون بالسرعة الكافية».

يدرك السياسيون وصانعو السياسة المشكلات ببطء، كما تقول ليزا فيشر، قائدة برامج في أي 3 جي، وهي مؤسسة فكرية للمناخ: «لقد بدأوا في فهم أن الشبكات أصبحت أصولا ذات أولوية استراتيجية».

تقول فيشر: إن البلدان بحاجة للتفكير في حلول مبتكرة مثل بناء خطوط نقل على جوانب الطرق أو خطوط أنابيب الغاز، حيث من المرجح أن يتم منح إذن التخطيط. تقول: «لم يكن هناك ما يكفي من الإبداع فيما يتعلق بإيجاد الحلول، وهنا تأتي أهمية القيادة السياسية».

يقول فرانك جوتزو، أستاذ الاقتصاد البيئي في الجامعة الوطنية الأسترالية: إن هناك خيارا آخر يتمثل في تطوير «مناطق» الطاقة المتجددة في مناطق مناسبة جغرافيا وإعطاء الأولوية لتطوير الشبكة هناك. ويضيف أن هذا بدأ يحدث بالفعل في أجزاء من أستراليا.

في العام الماضي، وضعت اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة في الولايات المتحدة مقترحات لتغيير طوابير الانتظار لتوصيل الشبكة، بما في ذلك إصلاح نظام «من يأتي أولا يخدم أولا» من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع التي من المرجح أن يتم بناؤها، كالتي تمتلك إذن تخطيط. كما اقترحت أن يكون للمطورين إمكانية الوصول إلى مزيد من المعلومات حول سعة الشبكة، مثل الأماكن التي تكون فيها خطوط النقل مزدحمة بالفعل.

أما في المملكة المتحدة، فيحاول مكتب أوفغيم البريطاني لتنظيم الطاقة حل المشكلة أيضا. ففي أيار (مايو)، اقترح أيضا إصلاح نظام من يأتي أولا يخدم أولا في البلاد من بين تدابير أخرى.

هناك أيضا تركيز متزايد من البلدان على بناء شبكات خارج حدودها، مع فكرة القدرة على الاعتماد على الطاقة من أماكن مختلفة في أوقات مختلفة. حيث تعمل كل من هولندا والمملكة المتحدة، مثلا، على ما يسمى خط كهرباء لايون لينك بين الدولتين.

في آذار (مارس)، دعا كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس الوزراء اليوناني إلى إصلاح شبكة الاتحاد الأوروبي وتوسيعها للسماح بنقل الكهرباء التي يتم توليدها من الطاقة المتجددة بين شمال وجنوب القارة، وهو اقتراح حصل حتى الآن على دعم نحو نصف التكتل الأوروبي.

يقول دنلوب من مجموعة كلايمت بارليمنت: «يمكنك بسهولة تزويد العالم بالطاقة، ولكن فقط إذا كانت لديك الشبكات المناسبة. يجب أن تتوافر لديك شبكات واسعة النطاق على مستوى القارة، وحتى شبكات

عابرة للقارات».

فيما يقول فرانشيسكو لا كاميرا، رئيس الوكالة الدولية للطاقة المتجددة: إن هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على تطوير الشبكات المحلية والدولية في إفريقيا، بحجة أن القارة يمكن أن تصبح «أهم قوة للطاقة النظيفة في العالم» نظرا لإمكانية إنشاء مزارع كبيرة للطاقة الشمسية هناك، لكنها تفتقر إلى البنية التحتية للشبكة من الكابلات إلى تخزين البطاريات المطلوبة.

يضيف: «نعتقد أن بنوك التنمية متعددة الأطراف يجب أن تركز على بناء الهيكل المادي المطلوب لبناء مسار نظام الطاقة الجديد».

وعلى الرغم من كل القضايا، يقول راند من مختبر بيركلي: إن طوابير الانتظار الطويلة لربط الشبكات تظهر أن الرغبة موجودة لتحويل نظام الطاقة. يقول: «لدينا كل هؤلاء المطورين الراغبين في بناء مشاريع طاقة الرياح الشمسية ومخازن البطاريات. هذا هو الجانب الإيجابي الكبير للقصة».

وبالعودة إلى مزرعة ذا كوتور للرياح في فرنسا، تقدر شركة باي وا أن بناء المشروع سيستغرق 12 شهرا فقط، لكن لا توجد جدوى من البدء في بناء مزرعة رياح لا يمكنها الحصول على ربط بالشبكة لأعوام.

التقى تافت، الرئيس التنفيذي لشركة باي وا، أخيرا سياسيين في أوروبا، حيث دعا التكتل والدول الفردية إلى مضاعفة الجهود لمعالجة المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية للشبكة.

كانت رسالته واضحة. إذا فشلت الحكومات ومشغلو الشبكات في اتخاذ إجراءات عاجلة، «فسنفشل في التحول في الطاقة».

اليمن.. تغطية تأمينية لتفريغ خزان صافر

البلاد

أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه تم تدبير التغطية التأمينية لعملية تفريغ خزان "صافر" النفطي المتهالك قبالة اليمن، واصفاً ذلك بأنه خطوة محورية لبدء عملية النقل من سفينة إلى سفينة في إطار الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بهدف الحيلولة دون تسرب 1.14 مليون برميل من الخام في البحر الأحمر.

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت في مؤتمر صحافي في نهاية مايو الماضي عن تفاصيل وصول سفينة دعم لبدء عملية نقل النفط من الناقلة "صافر" – الراسية قبالة ساحل اليمن على البحر الأحمر – إلى سفينة أخرى. وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال المؤتمر، إن التكلفة الإجمالية للعملية، المكونة من مرحلتين، تقدر بنحو 142 مليون دولار لتأمين نقل النفط إلى سفينة أخرى تُسمى "نوتيكا".

وصافر هي ناقلة نفط مهترئة تحمل على متنها 1.1 مليون برميل من النفط (أي أكثر من 140 ألف طن)، وهي ترسو على بعد 6 أميال من الساحل اليمني، وقد يسبّب وقوع انفجار أو تسرّب من ناقلة النفط بواحدةٍ من أخطر كوارث التسربات النفطية في التاريخ، وفق دراسة أجرتها مختبرات منظمة غرينبيس.

وسيؤدي تسرب النفط من صافر، في حال حدوثه، إلى تدمير الشعاب المرجانية وأشجار المنغروف الساحلية وغيرها من الحياة البحرية في البحر الأحمر، وتعريض ملايين البشر للتلوث الهوائي. كما سيكون أثر التسرب على المجتمعات الساحلية مدمراً، إذ سيفقد مئات آلاف العاملين في مجال الصيد مصادر رزقهم بين ليلة وضحاها. وسيستغرق الأمر أكثر من 25 عاماً لاسترداد مخزون الأسماك. وبحسب الشركة المنفذة لخطة إنقاذ خزان صافر، التي تقودها الأمم المتحدة، فإنها ستبدأ مرحلة العمل على تثبيت الناقلة الجديدة ونقل النفط الخام من "صافر" خلال شهري يونيو ويوليو، وقد تمتد العملية حتى منتصف أغسطس المقبل.

أوبك تحدد 3 عوامل لنمو الطلب على النفط

الشرق الأوسط

حددت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، 3 عوامل محتملة لنمو الطلب على النفط خلال النصف الثاني من 2023، أولها تراجع التضخم العالمي، ثم انتعاش اقتصادي أقوى مما كان متوقعا من قبل في الصين، وتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على الزخم الذي تحقق في النصف الأول من العام.

ورفعت أوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2023، بنسبة طفيفة لا تكاد تذكر للشهر الرابع، لكنها حذرت من أن الاقتصاد العالمي يواجه غموضا متزايدا مع تباطؤ النمو في النصف الثاني من العام. وقالت في تقريرها الشهري، الثلاثاء، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.35 مليون برميل يوميا أو 2.4 في المائة في 2023، ولم يتغير هذا فعليا عن 2.33 مليون برميل يوميا في توقعات الشهر الماضي.

وقالت أوبك في التقرير «هناك غموض متزايد فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2023 في ظل استمرار التضخم المرتفع وأسعار الفائدة الرئيسية المرتفعة بالفعل وأسواق العمل الضيقة». وأضافت في إشارة إلى أوكرانيا «علاوة على ذلك، لم يتضح بعد الكيفية والتوقيت لحل محتمل للصراع الجيوسياسي في أوروبا الشرقية».

ويتخذ تحالف أوبك بلس، الذي يضم منظمة أوبك وحلفاء آخرين، مزيدا من الخطوات لدعم سوق النفط في عام 2023. وفي الرابع من يونيو (حزيران)، أعلن التحالف الحزمة الثانية من تخفيضات الإنتاج منذ أبريل (نيسان). لكن أسعار النفط الخام ظلت خاضعة لتأثير القلق من تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب.

وقالت أوبك في التقرير، إن من المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط في الوقت الحالي بمقدار 840 ألف برميل يوميا من 800 ألف برميل يوميا في توقعات الشهر الماضي، ما يزيد من التعافي بعد إلغاء الإجراءات الصارمة لاحتواء كوفيد - 19.

وأبقت أوبك توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2023 عند 2.6 في المائة، وقالت إن الزخم يتباطأ. وأظهر رسم بياني في التقرير أن النمو قد يتباطأ إلى 0.1 في المائة على أساس فصلي في الربع الأخير من العام.

وأظهر التقرير انخفاض إنتاج أوبك في مايو (أيار)، ما يعكس تأثير خفض الإنتاج السابق الذي تعهد به تحالف أوبك بلس وأيضا بعض الانقطاعات غير المخطط لها.

وأضافت أن إنتاجها من النفط انخفض بمقدار 464 ألف برميل يوميا في مايو إلى 28.06 مليون برميل يوميا، بفعل تخفيضات الإنتاج الطوعية التي تعهدت بها السعودية ودول أخرى أعضاء بالمنظمة.

ومع ضعف الأسعار العام الماضي، وافق تحالف أوبك بلس على خفض الإنتاج المستهدف مليوني برميل يوميا ابتداء من نوفمبر (تشرين الثاني) في أكبر خفض منذ جائحة كوفيد - 19 في عام 2020. وفي الثاني من أبريل، تعهد عدد من أعضاء أوبك بلس بخفض إضافي طوعي.

في غضون ذلك، ارتفعت أسعار النفط، الثلاثاء، وسط سعي المستثمرين لاغتنام فرصة التراجع الحاد الذي شهدته في جلسة الاثنين، وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.10 في المائة إلى 74.37 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:04 بتوقيت غرينتش، كما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.2 في المائة إلى 69.42 دولار للبرميل.

وتراجع الخامان القياسيان بنحو ثلاثة دولارات للبرميل في جلسة الاثنين، وسط تركيز المحللين على نمو الإمدادات العالمية والمخاوف المرتبطة بالطلب قبيل بيانات رئيسية للتضخم والاجتماع الذي سيعقده المركزي الأميركي على مدار يومين وينتهي الأربعاء، وسط توقعات أن يبقى أسعار الفائدة دون تغيير.

وتعزز عمليات رفع الفائدة من قوة الدولار، ما يجعل السلع المقومة به أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى ويلقي بثقله على الأسعار.

دول الخليج تؤكد دعمها الكامل للإمارات في أستضافة «كوب 28»

الشرق الأوسط

أكدت دول الخليج دعمها جهود المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الكبرى المتعلقة بالتغيرات المناخية، مجددة دعمها الكامل لدولة الإمارات في استضافتها مؤتمر الأطراف «كوب 28» في نهاية العام الحالي.

ورحّبت دول مجلس التعاون بنتائج ومخرجات الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف «كوب 27»، مشيدة باستضافة مصر الناجحة للمؤتمر.

وذكرت المعلومات الصادرة اليوم أن دول المجلس بما أنها دول نامية لها ظروفها الإقليمية الفريدة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، فإنها تؤكد على مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لا سيما الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة في ضوء الظروف والأولويات الوطنية المختلفة، وأن يراعَى في تنفيذ الاتفاقيتين الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ، خاصةً تلك المؤثرة على الدول النامية الأكثر عرضة لهذه الآثار.

اجتماع استثنائي

وجاءت تأكيدات دول المجلس ضمن اجتماع وزاري استثنائي عُقد بناءً على طلب من دولة الإمارات، الدولة المستضيفة مؤتمر الأطراف للمناخ «كوب 28»؛ لتنسيق الجهود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك برئاسة المهندس سالم العوفي، وزير الطاقة والمعادن ورئيس اللجنة الوطنية للتغير المناخي بسلطنة عمان، ومشاركة الأمير عبد العزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، والدكتور سلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الرئيس المعيّن لمؤتمر الأطراف «كوب 28»، وسهيل المزروعي، وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي.

بالإضافة إلى مشاركة شما المزروعي، وزيرة تنمية المجتمع في الإمارات أول رائدة مناخ للشباب، والدكتور محمد بن دينه، وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشئون المناخ في البحرين، والمهندس أحمد السادة، الوكيل المساعد لشؤون التغير المناخي في قطر، والمهندسة سميرة الكندري، مدير عام الهيئة العامة للبيئة في الكويت، بالإضافة إلى جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون.

نتائج تفاوضية متوازنة

وبالعودة إلى تأكيدات دول مجلس التعاون التي شددت على الحاجة إلى تحقيق مؤتمر الأطراف «كوب 28» نتائج تفاوضية طموحة ومتوازنة تركز على تنفيذ المساهمات الوطنية عبر الوسائل كافة، كما تتطلع الدول الأعضاء إلى إجراء أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم الجماعي المحرز نحو تنفيذ أهداف اتفاق باريس ضمن مؤتمر الأطراف «كوب 28».

وتم التأكيد على جهود دول مجلس التعاون في مجال مكافحة التغير المناخي، والتي تجسدت في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي يعدّ إطاراً متكاملاً وشاملاً لمعالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإدارتها من خلال أربعة محاور: خفض الانبعاثات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وإزالتها.

كما تؤكد الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحقيق مؤتمر الأطراف «كوب 28» تقدماً ملموساً في برنامج الهدف العالمي بشأن التكيف في سياق هدف درجة الحرارة المشار إليه في اتفاق باريس، وبرنامج عمل التخفيف على أن يشمل الوسائل كافة لمعالجة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بغض النظر عن مصادرها أو قطاعاتها، وذلك باستخدام جميع التقنيات والحلول بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والمواد الهيدروكربونية مقرونة بتقنياتها النظيفة.

بالإضافة إلى تفعيل وسائل دعم التنفيذ وفق مبادئ وأحكام اتفاق باريس، ومنها تفعيل صندوق معالجة الخسائر والأضرار وترتيبات تمويله، والاستيفاء بالتعهد بتوفير 100 مليار دولار سنوياً من قِبل الدول

المتقدمة اعتباراً من سنة 2020 لدعم البلدان النامية، والتقدم نحو تحديد الهدف الجماعي الكمي الجديد لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ.

وتؤكد الدول الأعضاء أن تحقيق التحولات المنطقية والعملية والتدريجية والعادلة في سياق تغير المناخ تقوم على ثلاث ركائز متساوية الأهمية، تتمثل في ضمان أمن الطاقة، والازدهار الاقتصادي، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

طاقة ميسورة

وتدعم الدول الأعضاء وصول الجميع إلى طاقة ميسورة التكلفة، وموثوقة، ومواكبة للعصر، ومستدامة، ضمن مسار لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق أوسع، وذلك عبر الاستثمار في جميع التقنيات والحلول كالطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، واستخدام الهيدروجين كوقود، واحتجاز وتخزين وإعادة استخدام الكربون، وحلول إزالة الكربون المبنية على الطبيعة، والتقاط الكربون من الهواء مباشرة.

بالإضافة إلى التركيز على مجالات حيوية تعزز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، مثل، مكافحة التصحر، والحد من العواصف الرملية والغبارية، وتعزيز الأمن الغذائي، والتشجير، وتحسين استخدام الأراضي، وإدارة المياه، وحماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية، والصحة.

ورحّب الدول الأعضاء بمبادرتَي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر»، وتعدّها نماذج فعالة لمواجهة تغير المناخ.

وفي ختام الاجتماع، أكد المجلس على تقديم الدعم الكامل لدولة الإمارات التي ستستضيف المؤتمر، بالإضافة إلى أهمية هذا الحدث الدولي الذي يسعى لتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة، وإيجاد حلول مبتكرة وفعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بتغير المناخ.

وتم الاتفاق على عقد الاجتماع القادم للجنة لمتابعة المستجدات والتحضيرات لمؤتمر الأطراف الثامن

والعشرين يوم 8 أكتوبر (تشرين الأول) 2023، وذلك على هامش أسبوع المناخ في الشرق الأوسط والذي سيتم عقده في الرياض خلال الفترة من 8 - 12 أكتوبر 2023.

«أكوا باور» توقع اتفاقية لمحطة إنتاج طاقة الرياح والتخزين داخل بطاريات في كازاخستان

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «أكوا باور» السعودية عن توقيع اتفاقية مع وزارة الطاقة في كازاخستان، وصندوق الثروة السيادية الكازاخستاني «سامروك كازينا»، وذلك تمهيداً لخطوات تنفيذ وإدارة مشروع إنشاء محطة لإنتاج طاقة الرياح وتخزين الطاقة المتجدّدة داخل بطاريات بقدرة إجمالية تبلغ 1 غيغاواط، وذلك استكمالاً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين خلال شهر مارس (آذار) من العام الجاري.

وتم توقيع الاتفاقية بحضور الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي؛ إذ وقعها كل من ألماس آدم ساتكالييف، وزير الطاقة الكازاخستاني، ونورلان زاكوبوف، رئيس مجلس إدارة صندوق الثروة السيادية الكازاخستاني، وباسل يرنات دويسينبيكولي، نائب حاكم منطقة زيتسو، وماركو أرتشيلي، الرئيس التنفيذي لشركة «أكوا باور».

بناء شراكات

وقال ماركو أرتشيلي، الرئيس التنفيذي لشركة «أكوا باور»: «نتطلّع إلى بناء شراكة طويلة الأمد تعود بفائدة مشتركة على كافة الأطراف المعنية. يجسد هذا المشروع اليوم التقدم الملحوظ لتطوير محطة لإنتاج طاقة الرياح وتخزين الطاقة المتجدّدة داخل بطاريات في كازاخستان بقدرة إجمالية تبلغ 1 غيغاواط، مما يمهد الطريق لكازاخستان لتسير بخطواتٍ واثقة نحو طموحاتها في مجال الطاقة النظيفة».

ويُعدّ مشروع «أكوا باور» لبناء هذه المحطة بمثابة الاستثمار السعودي الأكبر في قطاع الكهرباء في كازاخستان، وستسهم توربينات الرياح وبطاريات تخزين الطاقة المتجدّدة في تحقيق قيمة جديدة وتمكين الأطراف المعنية من الاستفادة من الفرص المتاحة اليوم للحدّ من انبعاثات الكربون وتحقيق التحوّل المنشود في قطاع الطاقة.

تحول نحو الطاقة النظيفة

يذكر أن هذه الاتفاقية تعد أول مشاريع «أكوا باور» في سوق كازاخستان، بحجم استثمارات أولية بلغ 1.5 مليار دولار، وذلك لدعم خطط الدولة الاستراتيجية في مجال التحول نحو الطاقة النظيفة والمساهمة في جهود حماية البيئة والحد من التغيرات المناخية، والإسهام في دمج مصادر الطاقة المتجددة بأنظمة إنتاج الطاقة القائمة اليوم.

بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر الابتكار وتبنّي أحدث الوسائل التقنية؛ إذ من المخطط أن يساهم المشروع عند إنجازه بالكامل في عام 2027 في إزالة الكربون من قطاع توليد الكهرباء القائم بشكل رئيسي على الوقود التقليدي.

السعودية تسلط الضوء على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الشرق الأوسط

شاركت السعودية في اجتماع مجموعة العشرين الوزاري للتنمية، المنعقد في مدينة فاراناسي الهندية، خلال الفترة من 11 إلى 13 يونيو (حزيران)، لتسليط الضوء على جهود المملكة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومثّل السعودية في الاجتماع المشرف العام على الإدارة العامة للأبحاث والرؤى الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتخطيط، الدكتور ياسر بن أسامة فقيه، الذي تحدث في جلستين، الأولى بعنوان «خطة عمل مجموعة العشرين لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، والثانية بعنوان «المبادئ الرفيعة لمبادرة نمط الحياة من أجل البيئة».

وأكد فقيه أن السعودية تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو والحفاظ على البيئة، وتشكّل مقاربة الاقتصاد الدائري للكربون، التي اعتمدتها مجموعة العشرين، تحت رئاسة المملكة للمجموعة، مثالاً على جهود السعودية، حيث تركز تلك المقاربات على تقليص، وإعادة استخدام وإعادة تدوير وإزالة الكربون لتحقيق التنمية المستدامة.

وأشار إلى جهود السعودية في اعتماد الإجراءات الجماعية المطلوبة لتسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ودعم عملية انتقال شاملة تعالج نقاط الضعف الهيكلية التي تعانيها الدول النامية، حيث أطلقت السعودية مقاربة الاقتصاد الدائري للكربون التي تعتمدها دول مجموعة العشرين. كما قادت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي تدعم التعاون الإقليمي لتحقيق الأهداف المناخية. وعلى النطاق المحلي، وسّعت نطاق المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية والمحميات البحرية، إلى جانب تبني إجراءات أخرى تهدف إلى تقليص الانبعاثات.

وأوضح أن برامج رؤية السعودية 2030 تهدف إلى تنويع اقتصاد المملكة، وبناء قطاع خاص مزدهر يحتضن النمو الاقتصادي المستدام، يسهم في خلق الفرص، ورفع مستويات المعيشة في المنطقة.

وتسعى مجموعة عمل التنمية، التابعة لمجموعة العشرين، منذ تأسيسها عام 2010م، إلى سد فجوة التنمية جزئياً عن طريق الحد من الفقر، وتعدّ تلك الرؤية التي تدعمها المملكة بالكامل جزءاً من الهدف العام للمجموعة، المتمثل في رعاية نمو اقتصادي قوي ومرن وشامل للجميع عبر أنحاء العالم. حيث تلتزم مجموعة العمل بأجندة تنموية تركز على عدة مبادئ عامة. وتشمل تلك المجالات؛ النمو الاقتصادي، وشراكات التنمية العالمية، والتركيز على النتائج، التي تشكّل كلها جزءاً من رؤية السعودية 2030.

اتفاق بين اليابان و«أوبك» على إقامة حوار بين كبار المسؤولين

العربية

أفادت صحيفة «نيكاي» اليابانية، اليوم الأربعاء، بأن اليابان ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اتفقتا على إقامة حوار بين كبار المسؤولين في وقت تتطلع فيه البلاد، وهي رابع أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى تعزيز أمن الطاقة.

والتقى المسؤول الياباني كي تاكاجي مع أمين عام أوبك هيثم الغيص في مقر المنظمة في فيينا يوم الثلاثاء، حيث ناقشا إمدادات الطاقة العالمية وتوقعات الطلب واتفقا على إطلاق خط اتصالات دائم.

وتعمل اليابان الفقيرة في موارد الطاقة على إضافة موارد متجددة إلى مزيج استهلاكها بهدف الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050، لكنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز الطبيعي المسال. ويمثل منتجو «أوبك» أكبر موردي النفط لليابان.

وبشكل منفصل، نقلت وكالة جيجي للأنباء يوم الثلاثاء عن مصادر أن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا يدرس زيارة السعودية والإمارات العضوين في «أوبك» خلال يوليو/تموز، كما أنه قد يزور قطر.

ووفقا لمصادر جيجي، من المتوقع أن يبحث كيشيدا سبل تحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام وضمان إمدادات مستقرة من الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان.

قطاع البتروكيماويات السعودي بين مطرقة رفع محتمل لأسعار المواد الخام وسندان الفائدة

اقتصاد الشرق

يقع قطاع البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية بين مطرقة رفع محتمل لأسعار مدخلات الإنتاج العام الجاري، وسندان أسعار الفائدة المرتفعة.

تستعد شركات القطاع لزيادة محتملة في أسعار المواد الخام، ما يثير تخوفات بتكرار سيناريو عام 2016 عندما تقلصت هوامش ربحية هذه الشركات، لكن وكالة «إس أند بي» ترى أن تأثير هذه الزيادة محدود عند مقارنتها بتداعيات أسعار الفائدة على هذه الشركات.

منذ يونيو 2022 تقريباً، تتناقل وسائل إعلام محلية أخباراً عن توجه وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية لرفع أسعار مواد الخام لشركات البتروكيماويات، مشيرة إلى أن القرار قد يتخذ في الربع الأخير من العام الجاري.

الخطر الأكبر

تقدر الوكالة أن الخطر الأكبر على هوامش أرباح شركات البتروكيماويات السعودية المدرجة هو أسعار الفائدة لما لها من تأثير على إعادة تمويل الديون ومستويات السيولة. وقالت إنها تراقب عن كثب قرارات السياسة المالية والإجراءات التي تتخذها شركات القطاع للحفاظ على مراكز السيولة لديها.

تقترن تحركات الفائدة بدول الخليج بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الذي اتخذ أحدث خطواته في 3 مايو الماضي وزاد سعر الفائدة للمرة الثالثة هذا العام بمقدار 25 نقطة أساس استكمالاً لجولة تشديد للسياسة النقدية بدأت العام الماضي، وشملت في 2022 سبع زيادات متتالية في ظل استمرار ضغوط التضخم.

مع ذلك، توقّع غالبية خبراء الاقتصاد في استطلاع أجرته «بلومبرغ» الشهر الجاري أن يتوقف الفيدرالي

عن رفع أسعار الفائدة وأن تكون زيادة مايو هي الأخيرة خلال دورة التشديد الحالية.

سيناريوهان لتداعيات زيادة المواد الخام

المرة السابقة التي رفعت فيها الحكومة السعودية أسعار المواد الخام كانت في 2016، ما تسبب في انخفاض هوامش أرباح القطاع بمقدار 300 نقطة أساس في المتوسط خلال ذلك العام. أيضاً، تراجعت الإيرادات بنسبة تراوحت بين ٪11 و٪12 بسبب انخفاض أسعار البيع، وهبوط خام برنت ٪17.

أعدت الوكالة سيناريوهين لشركات البتروكيماويات لعام 2024. في السيناريو الأول، تتشابه تراجع هوامش الأرباح مع الانخفاض المسجل في 2016 بـ٪3 على افتراض أن أغلب الهبوط مرتبط بارتفاع أسعار المواد الأولية.

أما في السيناريو الآخر، يقدر تراجع هوامش أرباح القطاع بـ700 نقطة أساس مع احتساب عوامل إضافية مثل التضخم والنمو الضعيف للإيرادات بسبب تباطؤ الاقتصاد الكلي، وما ينتج عنه من انحسارٍ للطلب، وأيضاً تخمة المعروض التي تضغط على أسعار البيع.

في حال عدم تمرير ارتفاع التكاليف للمستهلكين أو اتخاذ إجراءات إدارية لتخفيف النفقات، تتنبأ الوكالة أن يكون التأثير كبيراً على هوامش الأرباح بحيث تنخفض ٪25 في المتوسط عند احتسابها بالدولار وفقاً للسيناريو الثاني، وبنسبة ٪11 في المتوسط في السيناريو الأول.

من الممكن عدم رفع أسعار المواد الأولية، في حال صعدت أسعار خام برنت إلى 90 دولاراً للبرميل في عام 2023 و85 دولاراً للبرميل في عام 2024، إلى جانب تحقيق الحكومة فوائض مالية، وفق الوكالة.

شركات البتروكيماويات السعودية المدرجة في البورصة تستطيع تحمل الزيادة المحتملة في الأسعار على نحو عام، وفق «إس أند بي»، التي تتوقع بقاء هوامش الأرباح قبل اقتطاع الفوائد والضرائب والإهلاك وإطفاء الدين فوق ٪17 في كلا السيناريوهين. وأشارت إلى أن هوامش الربح المتوقعة أعلى من المتوسط لدى الوكالة، كما توقعت نسبة الديون المعدلة إلى الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك وإطفاء

الدين دون 1.5 مرة في المتوسط.

مرونة القطاع

تقول الوكالة، قطاع البتروكيماويات السعودي مرن، بسبب انخفاض أسعار المواد الخام المحلية بكثير عن الأسعار العالمية، ورجحت استمرار انخفاض التكلفة حتى حال تطبيق الزيادة المتوقعة في الأشهر القليلة المقبلة مقارنة بالشركات العالمية. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة الإيثان والميثان السعودي أقل من دولارين لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بمتوسط الأسعار في منصة نقل الملكية الهولندية الذي بلغ 42 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2022 و7.8 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أواخر مايو 2023.

وتاريخياً، ساعدت الأسعار المحلية التنافسية شركات المواد الكيميائية السعودية في الإبقاء على هوامش أرباحها أعلى من 17٪ حتى في أوقات تقلب الأسعار وعدم اليقين الاقتصادي، وفق الوكالة.

شكراً